



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

تداعيات مسألة تعليم النازحين السوريين على لبنان

أولاً: الملخص

في ظروف الأزمات الإنسانية، تزداد وتيرة مشاركة القطاع الخاص في التعليم لدى شريحة متنامية من المجتمع الدولي، بحجة محدودية قدرة الحكومات، وغياب قطاع عام مستقر وفعال. وفي سياق أزمة النازحين السوريين، حيث تكابد نظم التعليم الرسمي في لبنان لاستيعاب العدد المتزايد من النازحين، يتسارع انخراط المؤسسات العالمية في دعم تعليم هؤلاء، ما يثير جدلاً واسعاً، وبالتالي تطرح الهواجس بشأن هذا النمط من الخصخصة في تأمين مستلزمات التعليم، بالإضافة الى دوافع إبتغاء الربح، مع الاشارة الى واجب الدولة بتوفير التعليم النوعي للجميع.

ثانياً: الخلفية

هناك حوالي ٩٠٠ ألف نازح سوري غير مسجلين في المدارس في الأردن وتركيا ولبنان، بادرت شركات ومؤسسات عالمية، وبعضها ذائع الصيت، للدخول علناً على خط تعليمهم. الشركات وصلت إلى مسرح الأزمة من دون تخطيط وتنسيق مناسبين مع الجهات المحلية من وزارات للتربية أو معلمين أو نقابات للمعلمين. التنسيق بين الشركات نفسها لم يكن كافياً أيضاً، ونجم عنه تدخلات غير متوازنة وغير منظمة ومكررة في كثير من الأحيان. بعض منها تحمست للمشاركة لرفع صور علاماتها التجارية، والبعض الآخر افتقرت إلى الوعي المناسب للمواضيع الراهنة من أجل التنفيذ الناجح على مستوى الصفوف. نحو نصف الجهات المشاركة أفرط في دعم التكنولوجيا التعليمية من خارج سياق الواقع على الأرض، من حيث المحتوى

والشكل والتوصيل والحاجات، وهنا طرح السؤال: هل يحتاج الأطفال إلى حاسوب إلكتروني عندما لا يكون لديهم مقاعد للجلوس ولا مراحيض ولا كهرباء في المدرسة؟ العديد من هذه المبادرات قائم حالياً على الشراكة مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. التدخل هو أبعد من مجرد تأمين الموارد والبنى التحتية والتدريب، إذ باتت هذه المؤسسات والعديد من الشركات صانعي قرار رئيسيين في عملية وضع سياسات تعليم النازحين، مع ضعف مساءلتهم من حكومات الدول التي يعملون فيها.

## ثالثاً: الوقائع

### ١. واقع النازحين السوريين في لبنان

يتوزع النازحون السوريون المسجلون من قبل المفوضية العليا للاجئين والبالغ عددهم ٦٠٠ ألف نازح على نحو ١.٢٠٠ نقطة في جميع المحافظات، مع أرجحية واضحة في البقاع والشمال، مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في العديد من البلدات والقرى إلى أكثر من الضعف. إلا أن الحكومة اللبنانية تقدر عددهم بمليون ونصف المليون، أي ما يوازي ثلث الشعب اللبناني. إنها مشكلة أولاً للنازحين السوريين، الذين خسروا منازلهم وبعض أفراد عائلاتهم، ولجأوا إلى لبنان، وهم يعيشون حالياً في بلد يعاني من انقسام سياسي وأزمة اقتصادية اجتماعية وأمنية تنعكس عليهم في مختلف أبعادها، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع مستوى المخاطر على المعيشة وسوق العمل والبنى التحتية والخدمات العامة. وتواجه لبنان مشكلة حقيقية بعد أن ارتفع عدد المقيمين من ٤ ملايين إلى ٥.٥ ملايين نسمة دفعة واحدة، مع تراجع دور الحكومة إزاء المسألة المذكورة، وعدم التنسيق مع منظمات المجتمع المدني اللبناني، وترك المسؤولية على عاتق المفوضية السامية للاجئين وبعض المنظمات الدولية، والجمعيات اللبنانية والفلسطينية، إضافة الى عدم توفر المساعدات الخارجية بالشكل المطلوب. وإن نزوح هذا الكم من الأسر السورية يترافق مع عجز فادح في القدرة الاستيعابية للبنى التحتية، وتراجع في الخدمات العامة (صحة، تعليم، نقل وإدارة النفايات...)، بالإضافة الى تشوهات بنيوية في الاقتصاد مع تعزيز للنشاطات الريفية، مع انحدار أكثر من ثلث الأسر المقيمة إلى ما دون خط الفقر، ومديونية عامة قياسية تصل إلى ٧٠ مليار دولار.

### ٢. التقارير الدولية عن اوضاع الطلاب السوريين النازحين

حتى تموز ٢٠١٦، بحسب دراسة أعدتها منظمة «هيومن رايتس واتش»، بلغ عدد النازحين السوريين في لبنان ربع عدد سكان البلاد، البالغ ٤.٥ ملايين نسمة، إذ سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١.١ مليون نازح سوري منذ بداية الأزمة السورية، نصفهم أطفال

بعمر المدرسة، أي نحو ٥٠٠ ألف سوري، ونصف هؤلاء الأطفال هم خارج التعليم (٢٥٠ ألفاً)، وبعضهم لم يدخل أي فصل دراسي.

ورغم أنّ لبنان حصل على ٣.٥ مليارات دولار كدعم من المانحين الدوليين منذ ٢٠١٢ لمساعدة النازحين السوريين، بقيت الحكومة اللبنانية تقول إن هذا التمويل لا يكفي لمواجهة كل الاحتياجات، وقال المسؤولون اللبنانيون إنّ العائدات المفقودة وعبء النازحين كلفا لبنان ١٣.١ مليار دولار. في عام ٢٠١٥، بلغت نسبة المنح الدولية ٦٢.٨% من ميزانية خطة لبنان للاستجابة للأزمة المقدرة بـ ١.٨٧ مليار دولار، رغم أن المبلغ المرصود لقطاع التعليم قد تم تأمينه بالكامل.

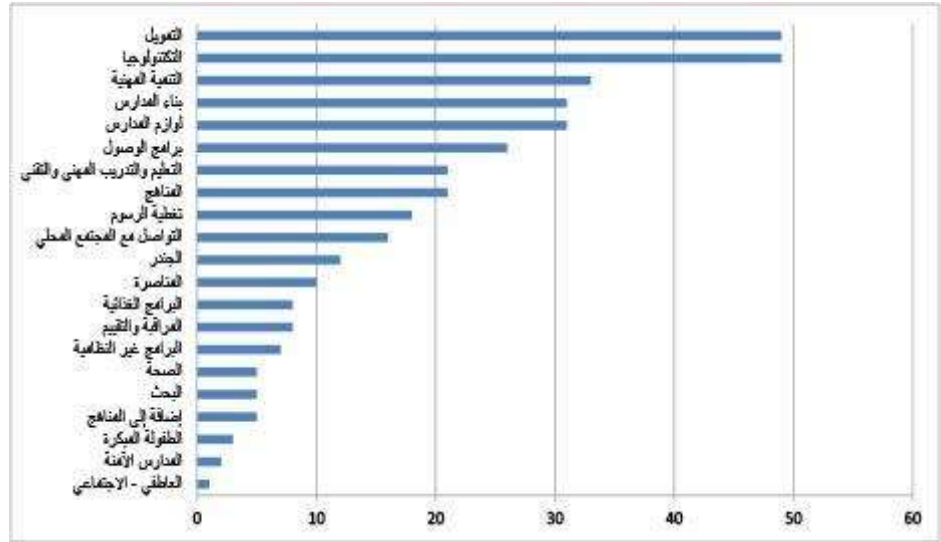
واجه النظام التعليمي اللبناني صعوبات في استيعاب الأعداد المتزايدة من النازحين السوريين. ففي أواخر ٢٠١١، كان يوجد فقط ٥ آلاف نازح مسجلين لدى المفوضية. ومع بداية السنة الدراسية ٢٠١٥ - ٢٠١٦، أصبح هناك ٤٩٥ ألفاً و ٥١٠ أطفال سوريين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٨ سنة، بينما لا يتجاوز العدد الإجمالي للأطفال اللبنانيين المسجلين في التعليم الرسمي ٢٩٤ ألفاً و ٤٩٤ طفلاً في السنة نفسها. قد يكون عدد الأطفال السوريين أكبر من ذلك لأنّ هذا العدد يشمل فقط المسجلين لدى المفوضية، ولا يشمل الأطفال الذين لم يتمكنوا من التسجيل في لبنان، أو الذين تجاوزوا سن الدراسة.

### ٣. الإجراءات المحلية من قبل وزارة التربية

وللاستجابة لعدد أكبر من التلاميذ، أصدرت وزارة التربية في عام ٢٠١٢ مذكرة توصي المدارس الرسمية بتسجيل النازحين السوريين، بغض النظر عن وضعهم القانوني ومن دون رسوم تسجيل. كذلك فتحت في السنة الدراسية نفسها «دواماً ثانياً» بعد الظهر في المدارس الرسمية في عرسال فقط، ثم زادت عدد هذه المدارس تدريجياً، إلى أن بلغ هذا العام ٢٧٧ مدرسة في كل لبنان.

في حزيران ٢٠١٤، تبنت وزارة التربية سياسة توفير التعليم لجميع الأطفال (خطة RACE) التي تهدف إلى تسجيل ٤٧٠ ألف نازح سوري وطفل لبناني من الفئات الفقيرة في التعليم الرسمي وغير الرسمي بحلول عام ٢٠١٦. كان الهدف المعلن من الخطة الممتدة على ٣ سنوات أن يتمكن الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر الذين هم في سن الدراسة، والمتأثرون بالأزمة السورية من الحصول على فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي في بيئات آمنة ومحصنة. وفي إطار مشاركة لبنان في مؤتمر بروكسل في بلجيكا حول الأزمة السورية وتعليم

النازحين، أكد وزير التربية مروان حمادة أنّ زيادة حجم الاستثمار في المنظومة التربوية بات حتمياً، داعياً إلى رفع جاهزية القطاع التربوي بشرياً ومادياً لكي يتمكن من الاستمرار في تقديم الخدمة التربوية، ولا سيما أن لبنان كبلد مضيف قد تضرر في قطاعاته كافة وتم استنزاف قدراته نتيجة لأزمة اللجوء. وطالب حمادة بتأمين نحو ٣٥٠ مليون دولار سنوياً لتمكين الوزارة من تنفيذ خطتها لتعليم النازحين واللبنانيين وتقوية القطاع التربوي وتوسيعه من خلال توسيع أطر التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب والتعليم المهني والتقني.



انماط التدخل من قبل الشركات الخاصة في عملية تعليم النازحين (بالنسبة المئوية)

#### ٤. الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة

اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية عدداً من الإجراءات لتسجيل الأطفال السوريين في التعليم الرسمي، ولكن المنظومة التعليمية واجهت صعوبات في مواجهة هذا الوضع. وبعد ٥ سنوات من بداية النزاع السوري، بات يوجد أكثر من ٢٥٠ ألف طفل (حوالي نصف الأطفال في سن الدراسة والمسجلين في لبنان) بدون تعليم، وبعضهم لم يدخل أي فصل دراسي أبداً. الأطفال الأكبر سناً تأثروا أكثر بهذا الوضع. فنسبة الأطفال المسجلين في المدارس الثانوية الحكومية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ - وعددهم ٨٢٧٤٤ حتى /آب ٢٠١٥ - لا تتجاوز ٣ بالمائة. ان الأطفال السوريين قد لا يحصلون على حقهم في التعليم ما لم يتبنّ لبنان إصلاحات تتجاوز الإطار الحالي لسياساته التعليمية، وما لم يحصل على تمويل أكبر من المانحين بهدف تحسين وصول الأطفال إلى المدارس.

يتخذ النازحون السوريون في لبنان تدابير استثنائية لضمان حصول أطفالهم على تعليم. يشمل ذلك انتقال الآباء والأمهات إلى أماكن قريبة من المدارس التي ربما تسمح بتسجيل أطفالهم، وتحمل مصاريف الوثائق ومستلزمات المدرسة والنقل. إحدى النازحات لم تتمكن من تسجيل أطفالها في مدارس لبنانية، فاضطرت للعودة بهم مؤقتاً لسوريا لتعليمهم. قالت: "كان قراراً سهلاً". هناك فتاة (٩ سنوات) لم تتمكن من التسجيل في المدرسة بعد أن جاءت إلى لبنان، فوضعت لوحاً تحت شجرة وبدأت تُدرّس ما بقي في ذاكرتها من دروس الصف الأول في سوريا لأطفال أصغر منها في مخيم للنازحين.

من صالح لبنان والمجتمع الدولي تفادي وضع يُحرم فيه أكثر من ٢٥٠ ألف طفل سوري من التعليم، فلا يستطيعون التعايش مع مضيفيهم اللبنانيين، ولا يشاركون في الاقتصاد اللبناني، ولا يلعبون دوراً إيجابياً في إعادة بناء سوريا مستقبلاً. ويحتاج لبنان إلى مساعدات مالية أكبر بكثير للاستجابة لاحتياجات النازحين السوريين في مجال التعليم، بما يشمل توسيع المدارس الحكومية وإعادة تأهيلها، الاستثمار في التعليم الجيد، دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل كامل، تدريب وتعيين عدد أكبر من المدرسين، ودعم النقل المدرسي.

#### • الوصول إلى التعليم

الدمج اللغوي لأطفال النازحين السوريين هو مشروع للمجلس الثقافي البريطاني يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي. يأتي هذا المشروع رداً على طلب تقدّمت به وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان لدى المجلس الثقافي البريطاني والمعهد الفرنسي في لبنان للعمل معاً على مساعدة النظام المدرسي اللبناني على التعامل مع الدفق الواسع لأطفال النازحين السوريين ممّن هم في سنّ الدراسة، من خلال تقديم دورات تدريبية للمعلّمين تشمل ١٥٠٠ معلّم بين العاميين ٢٠١٣ و٢٠١٦. وسوف تنطرق البرامج التدريبية للمعلّمين والشباب إلى مسائل الدمج، والتسامح، ورفض التمييز، وسوف تعزّز المساواة في الوصول إلى التعليم وحماية الطفل، وتشجّع بقاء الطلاب في المدارس. كما ستؤدّي دوراً بارزاً في المحافظة على احترام الكرامة الإنسانية للنازحين، مع التركيز بصورة خاصة على كرامة الطفل.

ولتحقيق هذا التحسين اللغوي لدى الطلاب لا بدّ من توفير برنامج تدريبي لمعلّمي المدارس الرسمية في لبنان يتضمن مقاربات اجتماعية لغوية لتحفيز الطلاب على تعلّم لغة أجنبية إلى جانب استراتيجيات التعليم. الجزء الأوّل الذي يشمل الناحية اللغوية الاجتماعية هو باللغة العربية والإنجليزية/أو الفرنسية. والجزء الثاني هو بالإنجليزية/الفرنسية ويوفر استراتيجيات

لغات الأجنبية تشمل كتباً دراسية مرجعية مناسبة.

المستفيدون المباشرون من هذا المشروع هم ٩٠ ألف طفل نازح سوري في سنّ الدراسة، تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٤ عاماً. ولكن مثل هذا التدخّل من شأنه أن يأتي على المدى الطويل بمنافع هائلة على الطلاب اللبنانيين بفعل التدريب الذي يقَدّم لـ ٢٥ مدرّباً وطنياً، و ٢٥ مستشاراً توجيهاً، و ١٥٠٠ مدرّس في المدارس الرسمية اللبنانية. أمّا الأطراف المعنية الأساسية فتشمل: وزارة التربية والتعليم العالي، والمركز التربوي للأبحاث والتنمية، واليونيسيف (UNICEF)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

### ٥. الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطط المقترحة

تقدّر العائدات التي فقدها لبنان بسبب الحرب السورية، وعبء استقبال النازحين، بنحو ١٣.١ مليار دولار. كما أثر تدفق النازحين على الخدمات العامة والبنية التحتية، بما في ذلك الصحة والطاقة والماء وجمع النفايات والتعليم. لم تكن المنح الدولية كافية، وخطة لبنان للاستجابة للأزمة التي وضعت لمواجهة أزمة النازحين، ورُصد لها مبلغ ١.٨٧ مليار دولار، حصلت فقط على ٦٢.٨ بالمائة من هذا التمويل في ٢٠١٥.

يعتمد معظم النازحين على النظام التعليمي الحكومي في لبنان، الذي يشكو ضعفاً من قبل الأزمة السورية. نسبة الأطفال اللبنانيين الذين كانوا يرتادون المدارس الحكومية لم تتجاوز ٣٠ بالمائة بسبب ارتفاع نسب الرسوب والتسرب المدرسي. عمق تدفق النازحين السوريين أزمة المدارس الحكومية، فعدد الأطفال السوريين في سن الدراسة تجاوز عدد الأطفال اللبنانيين المسجلين بهذه المدارس، والمقدّر بـ ٢٤٩٤٩٤ طفل في ٢٠١٥-٢٠١٦.

اتخذ لبنان خطوات هامة لإدماج الأطفال السوريين في منظومة المدارس الحكومية، حيث سمحت السلطات للنازحين بالتسجيل دون إبراز إثبات على الإقامة القانونية، وأعفتهم من رسوم التسجيل، وفتحت فصولاً دراسية في "دوام ثانٍ" بعد الظهر في ٢٣٨ مدرسة حكومية لتوفير التعليم الرسمي للسوريين.

في ٢٠١٤، تبنت لبنان سياسة "توفير التعليم لجميع الأطفال" (RACE) التي ساعدته على رفع عدد الأطفال السوريين المسجلين في المدارس الحكومية إلى ١٥٨٣٢١ بحلول نهاية السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي ٢٠١٦، تبنت لبنان خطة لتنفيذ المرحلة الثانية من السياسة نفسها (RACE II) للسنوات الخمس المقبلة بهدف تسجيل ٤٤٠ ألف طفل سوري في التعليم الرسمي

بحلول العام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

رغم هذه الجهود، مازال الكثير من الأطفال السوريين خارج المدرسة. تتسبب القوانين المتشددة التي تمنع السوريين من الحصول على إقامة وعمل بشكل قانوني في تقويض سياسات لبنان السخية في مجال تسجيل الأطفال بالمدارس. عديد من العائلات تعاني الفقر وتخشى الانتقال إن حاولت العمل أو العثور على عمل. في الغالب، لا تستطيع هذه العائلات توفير مصاريف الدراسة، مثل النقل واللوازم المدرسية، أو تعتمد على عمل الأطفال بدل إرسالهم إلى المدرسة.

من الأسباب الأخرى التي تمنع السوريين من التسجيل، وتدفعهم إلى الانقطاع عن المدرسة، بعض مديري المدارس الذين يفرضون شروطاً إضافية عند التسجيل، التحرش والمضايقات من قبل الطلاب، مخاوف تتعلق بالسلامة، العقوبات البدنية، عدم توفر المرافق الصحية، التدريس بلغات غير معتادة – مثل الإنكليزية والفرنسية – وغياب الدعم الكافي لتدريس اللغات. تواجه الفتيات والأطفال الأكبر سناً وذوو الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص عراقيل في التسجيل.

رغم ارتفاع عدد الفصول الدراسية، إلا أنها مازالت غير كافية لاستيعاب النازحين السوريين في المدارس الحكومية. ورغم توفر ٢٠٠ ألف مقعد للسوريين في المدارس الحكومية في ٢٠١٥-٢٠١٦، إلا أن هذا العدد يبقى دون نصف عدد النازحين السوريين في سن الدراسة والمسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة للنازحين في بداية السنة، والمقدر بـ ٤٩٥٩١٠ طفل، الكثير من هذه المقاعد بقيت شاغرة لأن بعض المدارس بعيدة عن المناطق المحتاجة، والعراقيل المذكورة تمنع الأطفال من الدراسة حتى في المناطق التي توجد فيها مقاعد شاغرة.

#### رابعاً: الخاتمة

يُعتبر أزمة قائمة العدد الكبير للأطفال النازحين الذين لا يحصلون على تعليم. التعليم حق أساسي، والقانون الدولي ينصّ على الحق القانوني لجميع الأطفال – بمن فيهم النازحين السوريين – في الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي، وعلى تعليم ثانوي دون تمييز. التعليم من الشروط الضرورية لحماية الأطفال في حالات النزوح، وقد يمتد ذلك على مرحلة الطفولة بأكملها. كلما طال بقاء الأطفال خارج المدارس، كلما تقلصت فرصهم في إنهاء دراستهم.

يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية في العمل على إيجاد حل سياسي سريع لمحنة الشعب السوري. وبانتظار ذلك هناك ضرورة لتقاسم الأعباء مع العالم، وليس تحميلها إلى بلد صغير

كلبنان، يعاني من أزمات مزمنة حيث يلقي على عاتقه مسؤوليات لا يسعه تحملها. إن الدعم الذي توفره المنظمات الدولية لمواجهة احتياجات النازحين إلى لبنان لم يصل بعد إلى حجم الدعم الموعود. لذلك يجب على المجتمع الدولي التعاون مع لبنان لتقاسم الأعباء الناجمة عن تزايد أعداد النازحين، وتحسين شروط وقدرات استيعابهم، ومطالبة الدول الإيفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بتقديمها، وعدم الاكتفاء فقط بتوجيه المساعدات للمنظمات الإنسانية المعنية، بل أيضاً مساعدة الحكومة اللبنانية مباشرة والمنظمات المدنية اللبنانية، وخصوصاً في مجال التعليم والصحة لزهاء مليون نازح سوري. يحتاج لبنان إلى مساعدات مالية أكبر بكثير للاستجابة لاحتياجات النازحين السوريين في مجال التعليم، بما يشمل توسيع المدارس الحكومية وإعادة تأهيلها، الاستثمار في التعليم الجيد، دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل كامل، تدريب وتعيين عدد أكبر من المدرسين، ودعم النقل المدرسي.

اعداد: أحمد عيد

#### مصادر:

- "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على لبنان"، المركز اللبناني للدراسات، تقرير ٢٠١٦/١.
- "جلب التعليم للأطفال السوريين في لبنان"، الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف.
- فاتن الحاج، "تعليم النازحين السوريين"، جريد "الاخبار"، العدد ٣١٥٩، ٢٤/٤/٢٠١٧.
- "مؤتمر حول أزمة اللاجئين السوريين في لبنان"، مجلة "العالم العربي"، ٤/٥/٢٠١٧.
- البنك الدولي: كلفة النزوح السوري الى لبنان، مجلة "اقتصاد ومال"، العدد ٣٤٢-٢٠١٣/١٢.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.
- "يكبرون بلا تعليم"، تقرير أعدته المنظمة الدولية لحقوق الإنسان عن حواجز التعليم في لبنان على سنتين ٢٠١٥/٢٠١٦.